كلمة ونص

القمح والخبز

عبير صيموعة

وعدت وزارة الزراعة المزارعين بتأمين مستلزمات الموسم الزراعي، ولكن معظم هذه الوعود ظلت حبراً على ورق، ما جعل فلاحنا يقف عاجزا أمام عدم قدرته على تأمين حاجته من مادة المازوت الضرورية لحراثة وزراعة أرضه وما يرتب ذلك من تكاليف باهظة للزراعة، ليبقى الحديث عن ضرورة دعم المحصول الإستراتيجي والمتمثل بالقمح مجرد حديث، فلا الفلاح زرع قمحه ولا الدولة جنت محصولها وملأت صوامعها لأن معظم الأراضي بقيت بوراً.

لا شك في أن انخفاض الإنتاج سيستمر في حال غياب دعم حقيقي من الحكومة للمزارعين، حيث حددت الحكومة سعر القمح مؤخرا، وهو لا يتناسب مع التكاليف ومع ازدياد ضغط النفقات الزراعية على الفلاح الذي سيلجأ إلى زراعة محاصيل أخرى ليحصل على مردود أفضل وهذا ما يساهم في انخفاض رقعة الأراضي المزروعة بالقمح.

ومع أن دعم محصول القمح مستمر، في حين توقف دعم باقي المحاصيل لكن هذا الدعم يبقى قاصرا في مواجهة ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج، إضافة إلى الأضرار الكبيرة التي لحقت بالبنية التحتية للقطاع الزراعي، وتقلص المساحات المزروعة نتيجة للحرب التي تتعرض لها سورية منذ خمس سنوات.

الأزمة أثبتت أن القمح هو السلعة الإستراتيجية الوحيدة في سورية لأنها تضمن الأمن الغذائي والمساهمة باستقلال قرارها. لكن حسب المؤشرات فالخطة الزراعية غير موفقة، ورغم ذلك لا تزال الحكومة متمسكة بها، مشيرة إلى الحاجة لإعادة النظر بشكل جوهري بهده الخطة.

هل ستعيد الحكومة النظر في خطتها الزراعية آخذة بعين الاعتبار مجموعة متغيرات متنوعة، من أهمها عدم قدرة الكثيرين على شراء مواد غذائية غير الخبز. ومدركة أيضاً أن الأمن الغذائي هو الركيزة الأساسية لاستقلال القرار الوطني. أم ستستمر بخطتها الزراعية التي تسهم في استمرار تراجع محصول القمح، وتزايد استيراده، وهو ما يفتح مجالا واسعا للفساد والمفسدين؟!.

المحافظ لرؤساء البلديات: سنعريكم «اجتماعياً»

القنيطرة - الوطن

اعتبر محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر أن عمل الوحدات الإدارية تعد من أهم الأعمال لمحافظة القنيطرة كونها مرآة لما يقدم من خدمات للمواطنين، وتمثل العمل الحكومي على أرض الواقع وترجمة حقيقية للمشاريع والخدمات التي يحتاجها المواطن.

وأشار عبد القادر خلال اجتماعه برؤساء البلديات إلى أن الهدف والغاية من الاجتماع تقييم الأعمال السابقة ووضع الخطط والبرامج، والغاية والهدف من وجود المعنيين في مواقعهم تقديم أفضل الخدمات للمواطنين وإذا لم نستطع القيام بذلك فالراتب الذي نقبضه حرام علينا.

و طالب محافظ القنيطرة رؤساء البلديات بالمتابعة والحضور بين المواطنين واتباع سياسة الأبواب المفتوحة والاستماع لهموم المواطنين وحل مشاكلهم والنزول إلى الأسواق ورؤية الواقع على حقيقته بعيداً عن الورقيات التي لا تحاكي الحقيقة، مشدداً على أنه إذا جلس رئيس البلدية في مكتبه أمام المدفأة والمكيف وأغلق باب مكتبه أنصحه (والكلام للمحافظ) بترك مكانه فوراً.

ولفت المحافظ إلى أن رئيس البلدية مسؤول عن جميع الخدمات وعليه التواصل مع المديريات الخدمية لتجاوز المعوقات والصعوبات وفي حال عدم تجاوب المدير الاتصال فوراً بالمحافظ، مفوضا كل رؤساء البلديات بالتواصل مع الجهات الخدمية، مؤكداً أن الحكومة مستمرة بالدعم وما رأيناه في سرعة تنفيذ البنى التحتية في المناطق التي حررها الجيش في الحسينية والذيابية، وحاليا ستعمل الآليات على ترميم ما دمرته العصابات الإرهابية فيها.

واختتم عبد القادر حديثه بأن المحافظة ستعتمد مبدأ التعرية الاجتماعية بحق رؤساء البلديات المقصرين، وعند وجود خلل في تقديم الخدمات وعندما نجد (خيار وفقوس)، مطالباً بالعدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين وعدم تدوير المشاريع بالبلديات لأننا بذلك نحرم المواطن ونظلمه من عدم تخديمه.

وحول أبرز صعوبات البلديات يمكن إيجازها بنقص المياه في تجمع الكسوة وعدم كفاية المساعدات الإغاثية للمهجرين في جديدة الفضل وسرقة ما تم ترميمه في مركز إيواء الخياط والذي كلف نحو ٥٠ مليون ليرة، إضافة إلى غياب عدالة التقنين الكهربائي عن التجمع المذكور وتعطل المولدة في المخبز الاحتياطي واستهلاك كميات كبيرة من المازوت بسبب انقطاع التيار الكهرباء بجديدة الفضل وعدم تنفيذ مشروع للصرف الصحي في بلدية الكوم نظراً لعدم تقدم أحد للمناقصة وقدم الشبكة الكهربائية في حضر والمنفذة منذ ١٩٧٣ والمطالبة بآليات لفتح الطريق خلال العواصف الثلجية.

لا يحق لأي جهة عامة إجراء صلح أو تسوية أو تحكيم في دعاواها إلا بعد موافقتها

مشروع قانون إدارة قضايا الدولة يمنحها صلاحيات واسعة

محمد منار حميجو

أنهت اللجنة المشكلة لتعديل قانون إدارة قضايا الدولة مسودة مشروع القانون الذي نص على العديد من المواد الجديدة التي من شأنها أن تطور عملها ولاسيما من ناحية توسيع صلاحياتها في رفع الدعاوى والطعن بها، بوصفها هي التي تنوب عن مؤسسات الدولة في الحفاظ أو استرجاع حقوقها.

ونص مشروع القانون أنها تنوب عن الدولة فيما يتعلق بالدعاوى التي تقام منها أو عليها لدى المحاكم والدوائر القضائية بمختلف أنواعها ودرجاتها، ولدى الجهات الأخرى التي خولها القانون اختصاصاً قضائياً، وأمام هيئات التحكيم والتأديب داخل البلاد.

وحظر المشروع القانون على وزارات الدولة ومؤسساتها إجراء صلح أو تسوية أو تحكيم في دعوى تباشرها الإدارة إلا بعد استطلاع رأيها، مشيراً إلى أنه يحق لها أن تقترح في الدعوى التي تباشرها الصلح والتسوية والتحكيم على الجهة العامة صاحبة العلاقة.

ومنح مشروع القانون صلاحية للإدارة إلزام جميع الجهات العامة بعدم رفع الدعوى أو متابعتها إلا بعد أخذ رأي إدارة قضايا الدولة مع مراعاة طرق تنفيذ الأحكام والقرارات المنصوص عنها في قوانين خاصة، تنفذ الأحكام الصادرة لمصلحة الدولة بواسطة دوائر التنفيذ التابعة لوزارة المالية وفقاً لقانون جباية الأموال العامة إضافة إلى جواز تنفيذها بواسطة دوائر التنفيذ العدلية.

وأجاز مشروع القانون لرئيس الإدارة أو من يفوضه من بين نوابه بذلك، أن يتعاقد، بعد موافقة الجهة صاحبة العلاقة خطياً، مع المحامين الذين لا تقل ممارستهم للمهنة عن عشر سنوات، لمباشرة بعض الدعاوى الخاصة بالجهات التي تنوب عنها الإدارة وذلك في حال تعذرت متابعة الدعوى بنفسها وفق أسس يحددها وزير العدل، مؤكداً أن الجهة العامة تدفع أتعاب المحامي المتفق عليها التي تقدرها لجنة برئاسة رئيس الإدارة أو أقدم نوابه في حال غيابه، وعضوية ممثل عن رئاسة مجلس الوزراء وممثل عن وزارة المالية.

وأوضح مشروع القانون أنه يتم تعيين محامي الدولة ويحالون على التقاعد بمرسوم، ويطبق عليهم فيما يتعلق بتسوية معاشاتهم وحقوقهم التقاعدية الأحكام والقواعد المطبقة على القضاة لافتاً إلى أنه يحالون حكماً على التقاعد عند إكمالهم سبعين سنة ولا يجوز تمديد خدمتهم ولا حرمانهم من التقاعد لأي سبب.

وبين القانون أنه يحق للمجلس أن يقرر إنهاء خدمة محامي الدولة عند إكماله الخامسة والستين أو بعد تجاوزها إذا ما وجد أنه لم يعد قادراً على الإيفاء بموجبات وظيفته على أن يتم إنهاء الخدمة بمرسوم وتصفى حقوق محامي الدولة الذي تنهى خدمته وفقا للقوانين النافذة.

> يحق لمجلس القضاء الأعلى تعيين محامي الدولة قاضياً
>
> جواز التعاقد مع محامين في دعاوى الدولة

وأجاز مشروع القانون لمجلس القضاء الأعلى نقل محامي الدولة إلى ملاك القضاء بقرار من وزير العدل كما أنه يحق لوزير العدل نقل محامي الدولة ضمن ملاك الإدارة.

ولفت مشروع القانون إلى أن محامي الدولة الذي يتقاعد على الخامسة والستين أن يستفيد من عائدات الصندوق المشترك للصيقة القضائية وفق أحكام المادة الثانية من المرسوم التشريعي رقم ٩٤ لعام ٢٠٠٥.

ونص القانون على إحداث مجلس خاص بمحامي الدولة مؤلف من رئيس وأربعة أعضاء يكون فيه وزير العدل هو رئيسه والأعضاء هم: أحد نواب رئيس محكمة النقض، رئيس إدارة التفتيش القضائي، رئيس إدارة قضايا الدولة، إضافة إلى نائب رئيس الإدارة موضحاً أن المجلس يعقد بشكل سري ويصدر قراراته بالأغلبية.

وأضاف مشروع القانون: إن من صلاحيات المجلس تعيين محامي الدولة وترفيعهم وتأديبهم وعزلهم بناء على اقتراح رئيس الإدارة، إضافة إلى إحالتهم إلى التقاعد وقبول استقالتهم واقتراح مشاريع القوانين.

تكريم الدكتور محمد أنور الفرا

الصحة تفتتح شعبة جديدة في الزهراوي

الوطن

تم افتتاح شعبة جديدة في الهيئة العامة لمشفى الزهراوي للتوليد وأمراض النساء بدمشق بسعة ٢١ سريراً بعد الانتهاء من أعمال التجديد والترميم في هذا المشفى وبهذه المناسبة وللمرة الأولى يكرم طبيب متميز وهو على قيد الحياة حيث تم تكريم الطبيب محمد أنور الفرا بتسمية المدرج التعليمي الرئيسي باسمه بمشفى الزهراوي وذلك تقديراً لجهوده الكبيرة في مجال تدبير الأمراض النسائية والتوليد والارتقاء بهذا الاختصاص وأشار وزير الصحة الدكتور نزار وهبة يازجي إلى أن إطلاق اسم الطبيب «الفرا» على المدرج التعليمي لإسهاماته وعطائه المستمر على مدى سنوات طويلة والتي تجاوزت خمسة عقود وخاصة فيما يتعلق ببرامج التعليم الطبي وتأهيل الأطر الطبية لاختصاص التوليد والجراحة النسائية.

وأكد الوزير يازجي أن وزارة الصحة ستستمر في مبادراتها الإنسانية الهادفة إلى دعم وتشجيع الكفاءات الطبية الوطنية في أنحاء الوطن بما يعكس الصورة المشرفة للقامات الطبية التي يذخر بها والتي نذرت نفسها لمهنة الطب خدمة للوطن وأبنائه الطيبين البررة.

بدوره أعرب الدكتور محمد أنور الفرار عن سعادته الغامرة لإطلاق اسمه اليوم على هذا المحفل التعليمي التاريخي والذي قضى فيه جل وقته في نقل العلوم الطبية إلى زملائه الأطباء الذين كانوا خير من حمل الأمانة ونشر الرسالة بمهارة الطبيب السوري الأصيل ليس في سورية فحسب بل إلى مختلف أنحاء العالم شرقاً وغرباً.

القادري يلتقي عمال البناء العرب

معتوق: جئنا لدعم سورية

محمود الصالح

التقى رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري رؤساء الوفود العربية المشاركة في اجتماع الأمانة العربية لعمال البناء والأخشاب في دمشق وأكد أهمية التعاون العربي والمشاركة في الفعاليات النقابية التي تؤكد تضامن العمال العرب مع سورية شعباً وقيادة والدور الذي يؤديه العمال العرب في رفض المشروعات الهادفة إلى تدمير الدول العربية الواحدة تلو الأخرى وبيّن التضحيات التي قدمها عمال سورية لمواجهة هذا المشروع العدواني الذي يستهدف البلاد منذ عدة سنوات. من جهتهم أكد رؤساء الوفود العربية وقوفهم في وجه هذا الإرهاب الدولي الذي يهدف إلى تدمير سورية ودعمهم اللامحدود لعمال وشعب وقيادة سورية في مواجهة هذه المؤامرة الكونية، وكانت الأمانة العربية لعمال البناء والأخشاب قد عقدت اجتماعها الدوري في مجمع صحارى في دمشق بحضور رئيس الاتحاد العام للعمال العرب رجب معتوق وأعضاء الأمانة العامة. وتحدث خلف الحنوش رئيس الاتحاد المهني في سورية خلال هذا الاجتماع مؤكداً مسؤولية المنظمات العمالية لمواجهة التحديات التي تواجه الأمة والعمل بشكل جاد وبما يخدم العمال العرب ويوفر لهم أفضل الظروف المعيشية وأكد أهمية جدول أعمال هذا الاجتماع الذي يناقش خطة الاتحاد العام والمكاتب المختلفة خلال الفترة القادمة.

الأمين العام للعمال العرب رجب معتوق قال: إن هذا الاجتماع في قاعدة الصمود العربي دمشق يعبر عن تضامن العمال العرب مع عمال سورية وقيادتها ويبعث برسالة مهمة بأن العمال العرب يتضامنون مع أشقائهم عمال سورية ومع هذا البلد الذي يشكل قاعدة للصمود لمواجهة هذه المؤامرة الكونية.

وألقيت خلال الاجتماع كلمات رئيس الاتحاد العام المهني لعمال البناء العرب كريم سندال ورؤساء وفود مصر والعراق والسودان ولبنان وفلسطين التي أكدت أهمية دعم الموقف السوري الذي يتمثل بالشعب العربي السوري والجيش السوري والقيادة السورية لأنهم يمثلون الضمير العربي ويجسدون النخوة العربية.

وما يقوم به الشعب والقيادة السورية هو الدفاع عن كل العرب في مواجهة المشروع الأميركي الصهيوني الذي يُنفذ بأدوات الخليج الذي يشكل أداة بالتعاون مع النظام التركي للقضاء على القومية العربية وللأسف هناك أدوات عربية تساهم في تنفيذ هذا المشروع.

لذلك نحن نؤكد أن العمال العرب يقفون مع سورية الشعب والجيش والقيادة ونرفض التآمر عليها من أي جهة كانت؟ هذا وتستمر فعاليات هذا الاجتماع في مناقشة جدول أعماله حول خطته السنوية والمشروعات المستقبلية للاتحاد في مختلف المنظمات العربية الأعضاء في الاتحاد.

مداجن الحكومة بلا مازوت و٨٠٪ من مداجن الخاصة مغلقة

السويداء - عبير صيموعة

صعوبات ومعوقات عديدة اعترضت عمل مربي الدواجن في السويداء أدت إلى تراجع نسب الإنتاج فيها فضلاً عن انسحاب عدد كبير منهم وإحجامهم عن تربية الدواجن وإغلاق مداجنهم في ظل ما يواجه عملهم مطالبين الحكومة بتقديم الدعم لمنشآتهم لضمان استمراريتها في تأمين مادة الفروج إلى الأسواق وبأسعار معقولة ولعل أول تلك الصعوبات عدم توافر مادة المازوت اللازمة لتشغيل مولدات الكهرباء للإنارة أو التدفئة وخاصة مع الانقطاعات المتلاحقة للتيار الكهربائي واضطرارهم إلى تأمينه من السوق السوداء وبأسعار مرتفعة. أما الارتفاعات المتلاحقة لسعر المادة فكان لها التأثير السلبي في المداجن حيث أدت إلى توقف ٩٠٪ من عملية تمويلها، فعملية تأمين المحروقات عملية أساسية بمجال التربية ويشير المربون إلى ضرورة توفير كمية من المازوت لكل مدجنة وتوفيره بأسعار نظامية فمثلا المدجنة التي تربي ٥ آلاف طير تستهلك مولدتها ١٦ ليتراً يومياً من المازوت وبالتالي فإن أسعار المحروقات انعكست سلبا على المربين ما أدى إلى خروج ٦٥-٧٠٪ منهم من دائرة التربية وأدى إلى إغلاق مداجنهم. ويؤكد المربون أنه في حال بقي الوضع بهذا السوء فإن نسبة إغلاقها ستصل حتما إلى ٨٥-٩٠٪ إضافة إلى الأعلاف التي ارتفعت أسعارها هي الأخرى فضلاً عن عدم توافر أعلاف الطيور لدى مؤسسة الأعلاف، الأمر الذي أدى إلى أحجام كثير من المربين عن التربية.

من جهة أخرى كان لمنشأة دواجن السويداء معاناتها من الارتفاع الكبير لأسعار مستلزمات الإنتاج (أعلاف- كرتون..) والتي زادت بنسبة ٧٠٪ ناهيك عن عدم توافرها بالسوق المحلية إضافة إلى معاناة المنشأة من ارتفاع تكاليف الإنتاج، علماً أن تكاليف إنتاج البيضة يبلغ ضعف مبيعها وهذا ما أكده مدير المنشأة الدكتور طلعت النمر لافتا إلى عدم توافر السيولة المالية اللازمة لشراء الأعلاف وضعف القوة الشرائية بالمحافظة وعدم توافر مياه الشرب للطيور وارتفاع أجور نقل البيض والأهم الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي ما انعكس سلبا على المولدات إضافة لشراء المازوت لزوم هذه المولدات، وعلى الرغم من ذلك (وعلى حد قوله) مازالت المنشأة مستمرة بالمنافسة من حيث إنتاج البيض وتدخلها الإيجابي بالسوق المحلية حيث بلغ إنتاج المنشأة من البيض خلال عام ٢٠١٥ نحو ٤١ مليون بيضة بينما وصلت مبيعات المنشأة من البيض إلى نحو ٧١٧ مليون ليرة وذلك بزيادة مقدارها نحو ١٠٠ مليون عن عام ٢٠١٤.

٣ سيارات إسعاف جديدة إلى حمص

حمص- نبال إبراهيم

ضمن مشاريع منظومة الإسعاف الخاصة التي ستصل لعدد من المحافظات السورية وصلت إلى محافظة حمص الدفعة الأولى من منظومة الإسعاف التي قدمتها منظمات إنسانية وفعاليات من المجتمع المدني بالتعاون مع الحكومة السورية، والتي شملت ثلاث سيارات إسعاف مزودة بأفضل التجهيزات اللازمة.

وأوضح محافظ حمص طلال البرازي، خلال لقائه رئيس ديرمار يعقوب الأم فاديا اللحام والوفد المرافق من المساهمين بوصول سيارات الإسعاف لحمص، أن الواقع الصحي في المحافظة يتطلب نتيجة تضرره الكبير خلال سنوات الحرب بذل جهود مضاعفة لترميم كل النقص الذي يعاني منه القطاع الصحي، لافتاً إلى أنه تم تنفيذ الكثير من الخطط والمشاريع التي ساهمت بتحسين القطاع المذكور.

وبين البرازي لـ«الوطن» أنه إضافة للجهود الحكومية المستمرة ساهمت بعض الجمعيات الإنسانية ومنظمات المجتمع المدني بتعزيز جهود مؤسسات الحكومة من خلال تقديم دعم أكبر لتحسين الواقع الصحي بالمحافظة وتأمين كل المستلزمات التي تخفف الأعباء الصحية على المواطنين ومنها خطوة تقديم ثلاث سيارات إسعاف لحمص.

من جهتها أكدت الأم فاديا اللحام لـ«الوطن» أنه تم وضع خطة لتنفيذ مشروع منظومة إسعاف خاصة بالتعاون مع عدة فعاليات وشخصيات دولية داعمة للشعب السوري لتخفيف معاناته ودعم صمود أهالي حمص بالتعاون مع مؤسسات الحكومة السورية، موضحةً أن حمص تعتبر المدينة الأولى التي انطلق فيها تطبيق مشاريع منظومة الإسعاف الخاصة التي ستقدم خدماتها بالتعاون مع مديرية الصحة على مدار اليوم.